

شركة المجموعة الاستشارية
الاستثمارية المساهمة العامة المحدودة

الرقم : 2016/100 /13/5
التاريخ : 2016/12/18

للاطلاع
* بورصة عمان
السادة هيئة الاوراق المالية المحترمين
السيد روات
السيد صالح

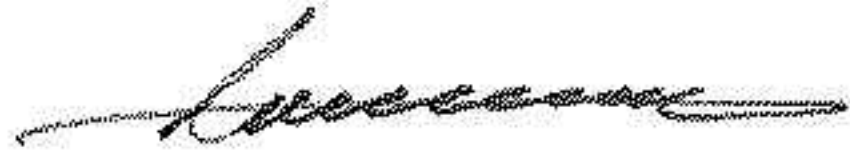
تحية طيبة وبعد

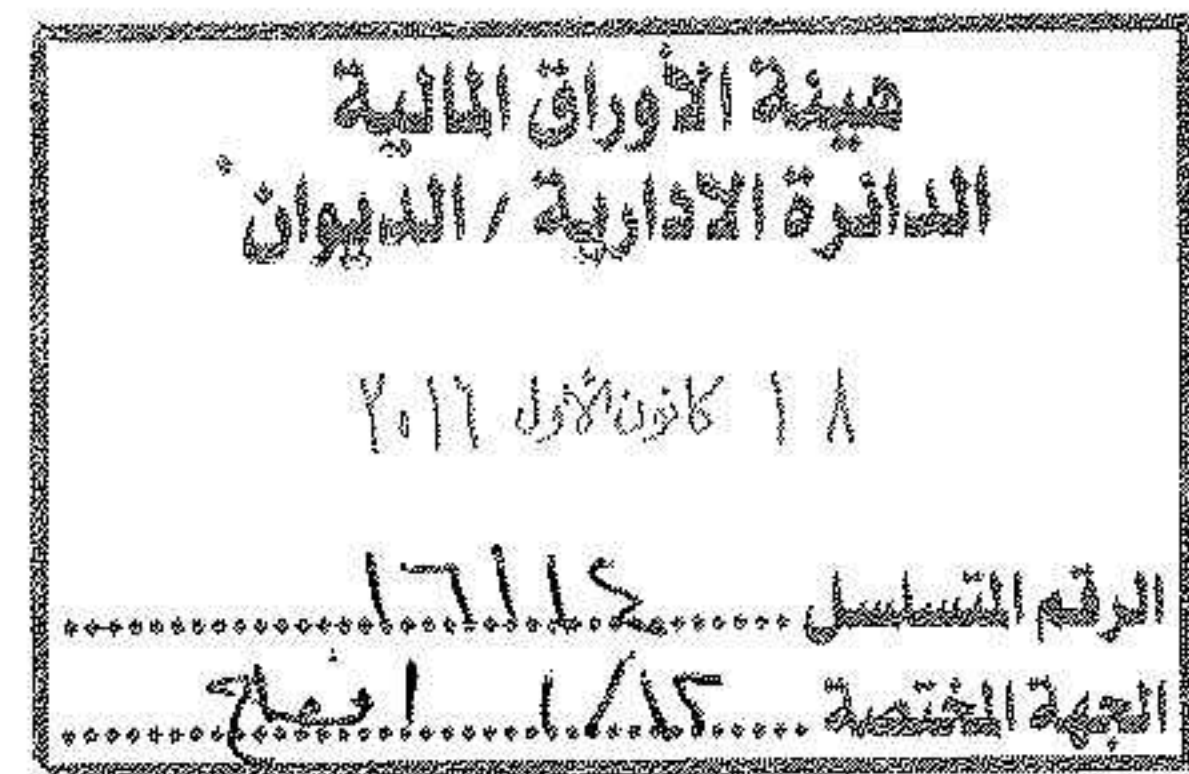
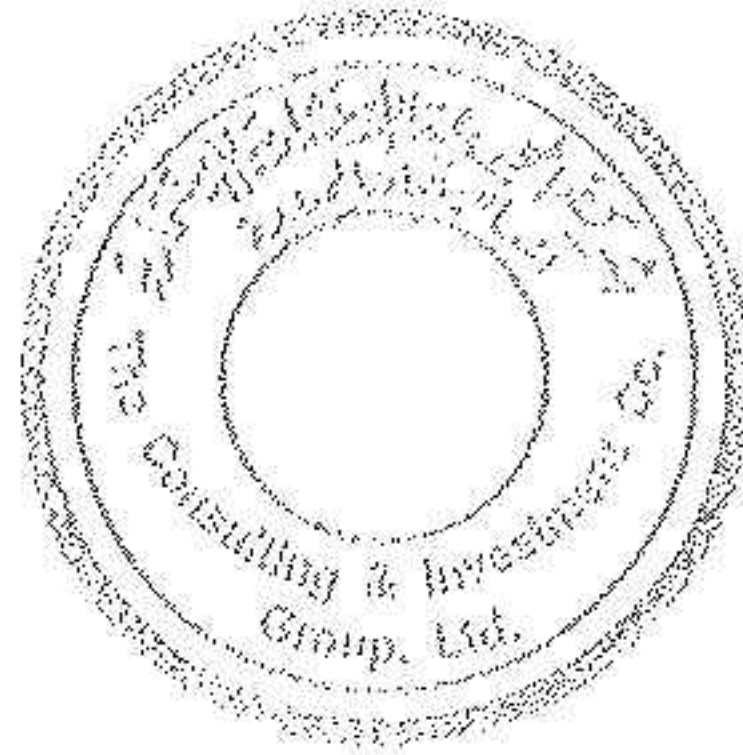
نرفق لكم طيه محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية لشركة المجموعة الاستشارية
الاستثمارية والذي عقد بتاريخ 2016/7/17 بعد موافقة وزير الصناعة والتجارة على ما جاء
فيه من هيكله لراس مال الشركة.

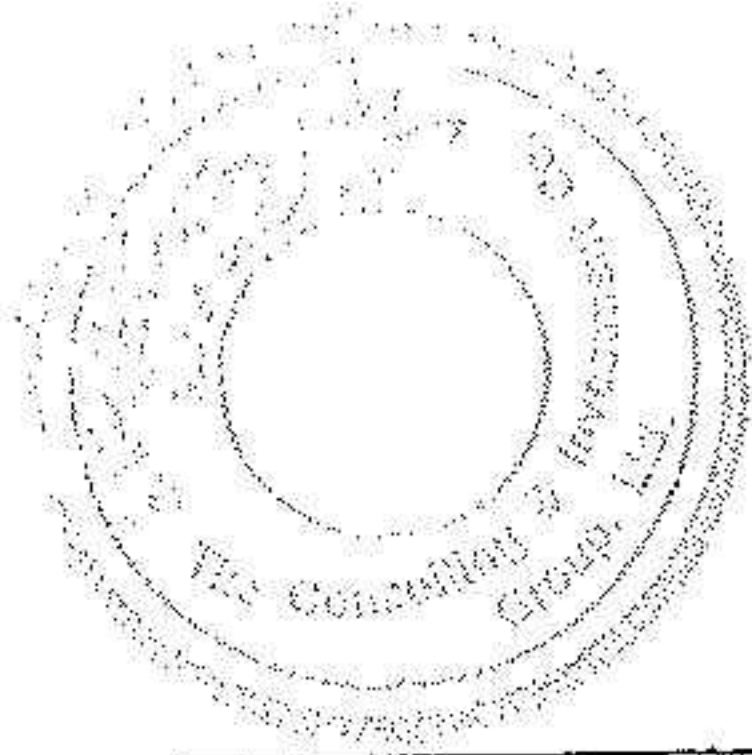
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المدير العام

الدكتور موسى صالح







شركة المجموعة الاستشارية
الاستثمارية المساهمة العامة المحدودة

محضر إجتماع الهيئة العامة غير العادي
المنعقد بتاريخ 2016/7/17

التاريخ: 2016/7/17

المكان: المستشفى الإستشاري.

الزمان: الساعة الثانية عشر ظهرا.

بتاريخ 2016/7/17، في تمام الساعة الثانية عشر ظهرا عقدت الهيئة العامة لشركة المجموعة الإستشارية الإستثمارية المساهمة العامة المحدودة إجتماعها غير العادي في مبنى المستشفى الإستشاري ، 44 شارع الكندي ، وادي صقرة عمان حيث إفتتح الاجتماع الدكتور فوزي اللوزي رئيس مجلس الإدارة بأن رحب بالسادة الحضور من أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وطلب من السيد بادي القب مندوب عطوفة مراقب عام الشركات إعلان قانونية الجلسة.

السيد بادي القب مندوب عطوفة مراقب عام الشركات :

حيث اعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات ما يلي:

حضر الاجتماع (57) مساهماً من أصل (556) مساهم يحملون بالإصالة (8,935,834) سهماً وبالوكالة (5,769,794) سهماً أي ما مجموعه (14,705,628) سهماً والتي شكلت نسبة (66.844%) من مجموع أسهم الشركة المكتتب بها حيث تم التدقيق على جميع الوكالات والتفويض وكانت متفقة مع القانون.

كما حضر اربعة من أعضاء مجلس الإدارة السبعة وقد تم التأكد من ان الشركة قامت بإرسال الدعوات الى جميع المساهمين وتم الإعلان عن الاجتماع بالصحف والاذاعة وفقاً لأحكام القانون ، وبالتالي فإن الشركة قامت باتتباع كافة الاجراءات القانونية اللازمة لإنعقاد الاجتماع ، وعليه فإن هذا الإجتماع قانوني وفقاً لأحكام قانون الشركات وان جميع القرارات التي ستصدر عنه تعتبر قانونية وملزمة لجميع المساهمين الذين حضروا والذين لم يحضروا ، واطلب من رئيس الجلسة تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين إثنين لفرز الأصوات.

رئيس الجلسة الدكتور فوزي اللوزي :

أعين السيد ماهر الفاعوري كاتباً للجلسة والسيد اسلام خالد والسيد صقر عبدالفتاح مراقبين لفرز الاصوات .

رئيس الجلسة الدكتور فوزي اللوزي:

بسم الله الرحمن الرحيم نبدأ جدول الاعمال وهو مكون من اربعة بنود وهي متشابكة وتصب في نفس الموضوع وهو ان هذه الشركة وهذا الاستثمار يجب ان يوضح فيه حياة جديدة ليعدل المسيرة لأسباب متعددة وليس هنا مجال



شركة المجموعة الاستشارية

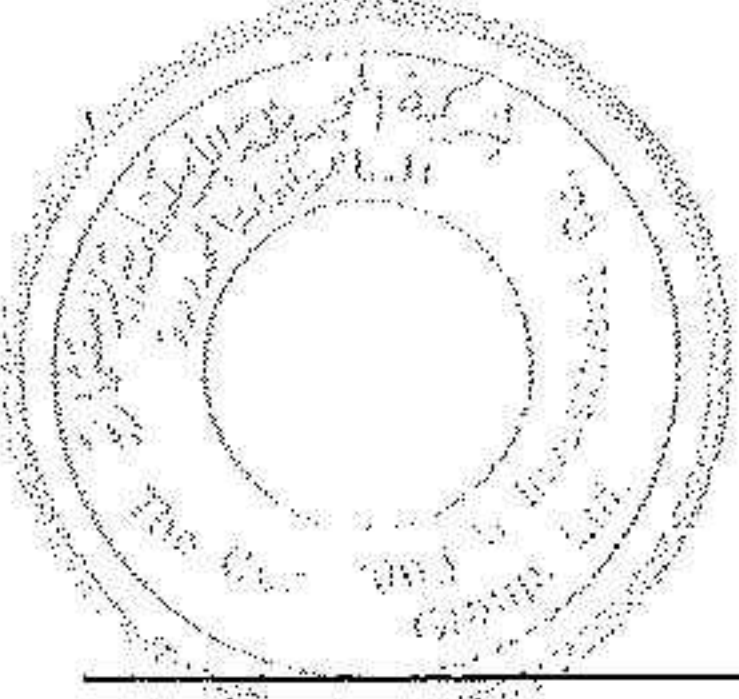
الاستثمارية المساهمة العامة المحدودة

لذكرها وهي التي ادت لخسارة متراكمة متلاحقة واليوم مطلوب وبتوصية من مجلس الادارة ان نعيد النظر في الاوضاع المالية وبعد دراسة البيانات المالية والتي خرجنا منها بتوصية للهيئة العامة بإعادة هيكلة راسمال الشركة ويستطيع المتفحص للبيانات المالية ان يلاحظ ان الخسائر المتراكمة كما في 2015/12/31 بلغت (14536338 دينار) - ناهيك عن ان الخسائر حتى نهاية الربع الاول من هذا العام قد بلغت اربعة عشر مليون وثمانمائة الف دينار تقريباً. وبحسب القانون لا نستطيع الاعتماد الا على البيانات المالية المدققة حتى 2015/12/31 ، وبالتالي جاءت الارقام كما هي موضحة بالدعوة الموجهة لحضراتكم .

ولنعيد لهذه الشركة رشاققتها وتجنيبها حمل يؤثر على بياناتها المالية لاحقاً وتعطي انطباعات غير صحيحة لمستثمرين او ممولين او بنوك اذا كنا نرغب في التوسع والحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مخططات الشركة المستقبلية بإضافة نشاطات تكون مربحة في المستقبل ، فكان القرار بإعادة هيكلة راس المال وذلك بإطفاء كامل الخسائر المتراكمة والواردة في البيانات المالية المنتهية في 2015/12/31 والبالغة 14536338 دينار اخذين بعين الاعتبار ان هذه الشركة مدينة للبنك بمبلغ (ثلاثة ملايين وثمانمائة الف دينار تقريباً) وبهذه الاجراء نحاول معاً ان نعطي فرصة لمجلس الادارة والادارة التنفيذية - التي نشكرها بشكل كبير على ما قدموه خلال الفترة الماضية ومن خلال الممارسات الادارية اليومية - والمطلوب من الاخوة المساهمين الموافقة على توصيات مجلس الادارة وحسب ما جاء بالبند الواردة بجدول الاعمال مشيراً الى ان بند زيادة راس المال الواردة في جدول الاعمال سيتم من خلال اكتاب خاص للمساهمين وذلك لإعطاء فرصة لتنفيذ خطة العمل التي قدمها مجلس الادارة في اخر اجتماع للهيئة العامة وعليه فان الموضوع بين يديكم وكما ترونه مناسباً ونفتح باب النقاش للمساهمين والاجابة على استنلتكم.

المساهم صقر عبد الفتاح: سيدي الرئيس اشكركم على الايضاح واثني عليه وهو مذكور في ايضاحات مدققي الحسابات في التقرير السنوي للشركة حيث ان الشركة تعاني من نقص في راس المال العامل يبلغ ثلاثة ملايين وتسعمائة الف دينار وهنالك شك في مدى استمراريتها وهو ليس طلباً وانما ضرورة ملحة لتستطيع الشركة الاستثمار ماليا وبشكل ايجابي ولدي اقتراحين اولهما ان المبلغ المطلوب اطفائه سيؤدي الى خلق اشكالات في موضوع كسور الاسهم للمساهمين وانا اقترح ان نأخذ رقم صحيح حتى لا يحصل مشاكل في سجل المساهمين وحيث ان الرقم المطلوب اطفائه هو 12174638 دينار اقترح هنا ان يكون المبلغ المطلوب اطفائه 12100000 دينار فقط وابقاء باقي المبلغ كخسائر مدورة (وهو مبلغ لن يؤثر على مسيرة الشركة) وهي نسبة تساوي 55% من راس المال مما يعني ان 80% من المساهمين لن يكون لديهم كسور اسهم ، اما الاقتراح الثاني فهو ان يتم زيادة راس العامل الى 14 مليون دينار بدلاً من 13500000 دينار وهذا يعطيكم ميزانية اكثر رشاقة





شركة المجموعة الاستشارية

الاستثمارية المساهمة العامة المحدودة

رئيس الجلسة الدكتور فوزي اللوزي: تجنب الكسور ماليا وإداريا ضروري جدا ولكن نحن نرغب أن يكون الرقم أقرب رقم للمطلوب لإطفاء الخسائر.

السيد سهراب عويس ممثل بنك الأردن: مهما كان الرقم المطلوب لتخفيض رأس المال سيخلق كسور أسهم في سجل المساهمين وعليه فإن تخفيض المبلغ أو زيادته لن يحل المشكلة.

السيد بادي القب مندوب مراقب عام الشركات: نحن نتقيد بجدول الأعمال أما إذا كان هنالك تغير في الأرقام فهذا يتم التصويت عليه، وبكل الأحوال إذا تم تعديل الأرقام وبقيت كسور للأسهم فإننا لم نحل المشكلة.

الدكتور عصام الساكت: نقطة نظام نحن مدعوين حسب جدول الأعمال - وأنا اتفق مع مندوب عطوفة مراقب الشركات - وأقول أنه يجب الالتزام بجدول الأعمال المرسل للمساهمين بالدعوة وأقول أن تخفيض رأس المال هو توصية من المدقق الخارجي حتى لا تصل الشركة إلى نقطة التصفية الإجبارية.

السيد بادي القب مندوب مراقب عام الشركات: إذا كانت الغاية من التغيرات هي الحصول على رقم من دون كسور وهذا لن يتحقق بتغيير مبلغ التخفيض في رأس المال وعليه يجب أن نلتزم بما جاء في الأرقام الواردة في جدول الأعمال ونبقي الحال على ما هو عليه وعلى الصيغة الموجودة في الدعوة التي وجهت إلى جميع المساهمين من خلال الطرق المنصوص عليها بالقانون وبالتالي فقرارات الهيئة العامة ستكون ملزمة لكل المساهمين الذين حضروا أو لم يحضروا وليس من حقي أن أقترح على الإدارة ولكن يجب الالتزام بجدول الأعمال حتى لا يتم بالطعن بالقرارات التي ستتخذها الهيئة العامة.

الدكتور موسى صالح: أثنى على اقتراح مندوب عطوفة مراقب الشركات وإذا بقي كسر واحد لمساهم واحد فإن هذا يعني أن الكسور قد بقيت وأي تعديل على قيمة التخفيض سيبقي هنالك كسور وعليه ومنعاً لأي شبهات أقترح أن يبقى المبلغ كما هو منصوص عليه في جدول الأعمال لأن الرقم المطلوب تخفيضه قد درس بعناية شديدة جداً عندما قدم لمجلس الإدارة وعندما قدم للهيئة العامة.

رئيس الجلسة الدكتور فوزي اللوزي: أذن مطروح للتصويت الآن البند الأول وهو:

هيكل رأسمال الشركة والبالغ (22 مليون دينار) بتخفيض رأسمال الشركة بقيمة (12174638

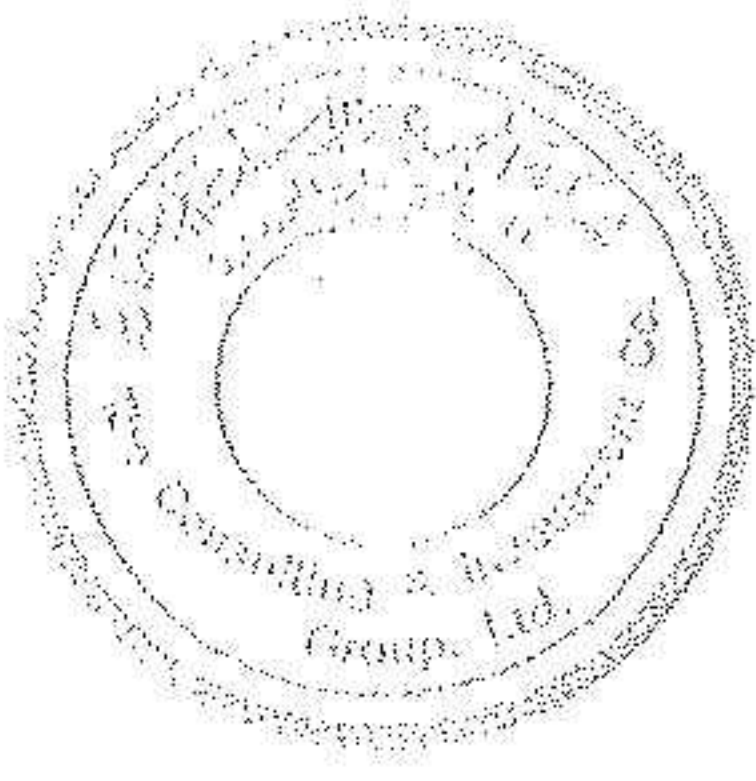
دينار) واستخدام علاوة الإصدار التي تظهر في البيانات المالية والبالغة (2361700 دينار) وذلك

لإطفاء الخسائر المتراكمة حتى 2015/12/31 والتي بلغت (14536338 دينار) ليصبح رأسمال

الشركة (9825362 دينار) تسعة ملايين وثمانمائة وخمسة وعشرون ألفاً

وثلاثمائة وأثنان وستون ديناراً.





شركة المجموعة الاستشارية
الاستثمارية المساهمة العامة المحدودة

بعد التصويت

تمت الموافقة على البند الاول من جدول الاعمال كما ورد وبالإجماع .

رئيس الجلسة الدكتور فوزي اللوزي :ننتقل الى البند الثاني من جدول الاعمال حيث رأى مجلس الادارة ان يكون رأس المال الجديد هو 13500000 دينار وقيمة الزيادة هي الفرق بين رأس المال بعد التخفيض وقيمة رأس المال المراد الوصول اليه ويبلغ هذا الفرق 3674638 دينار.

الدكتور عصام الساكت : اقترح ان يتم زيادة رأس الى 14000000 دينار وان يتم التصويت على ذلك.

السيد بادي القب مندوب مراقب عام الشركات : حسب متطلبات زيادة رأس المال فان الشركة ابلغت هيئة الاوراق المالية بان رأس المال سيرفع الى 13500000 دينار .

السيد سهراب عويس ممثل بنك الاردن : الهيئة العامة غير العادية تناقش فيها بنود محددة كما وردت بالدعوة ولا يجوز التغيير عليها نهائيا .

الدكتور عصام الساكت: نحن نلتزم ولا يجوز لنا عدم الالتزام والاصل ان يكون لهيئة الاوراق المالية مندوب يجلس معنا على المنصة ولكن هذا لم يحصل والان نصوت على ما ورد في جدول الاعمال والا سنكون تحت طائلة الطعن في قرارات هذه الهيئة العامة من اي مساهم .

الدكتور موسى صالح : تعليقا على ما قاله الاخوة المساهمين الافاضل ارى اننا سوف ندخل انفسنا في شبهة قانونية من ناحية هل يجوز ام لا يجوز ونحن متفقون باننا نريد انجاز موضوع رفع رأس المال بأقصى سرعة ولا نريد اي شبهات اطلاقا حول هذا الموضوع وارجو ان يبقى جدول الاعمال كما هو والنصف مليون دينار المختلف عليه لن يقدم او يؤخر ولكنها سوف تؤخرنا كثيرا اذا حدث طعن في قرارات الهيئة والرقم المطلوب اضافته الى رأس المال هو تقريبا يساوي قيمة الدين الذي على الشركة والمائة وخمسون الف دينار الفرق في المديونية واضعافها سنربحها في نهاية السنة ، واقترح ان نلتزم بجدول الاعمال .

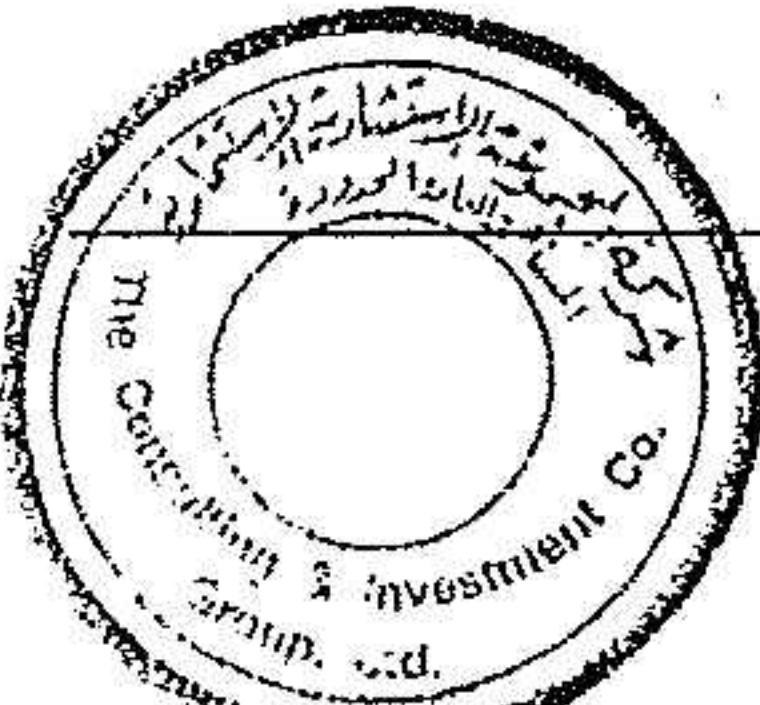
رئيس الجلسة الدكتور فوزي اللوزي :نعود الى جدول الاعمال والتصويت على البند الثاني منه وهو :

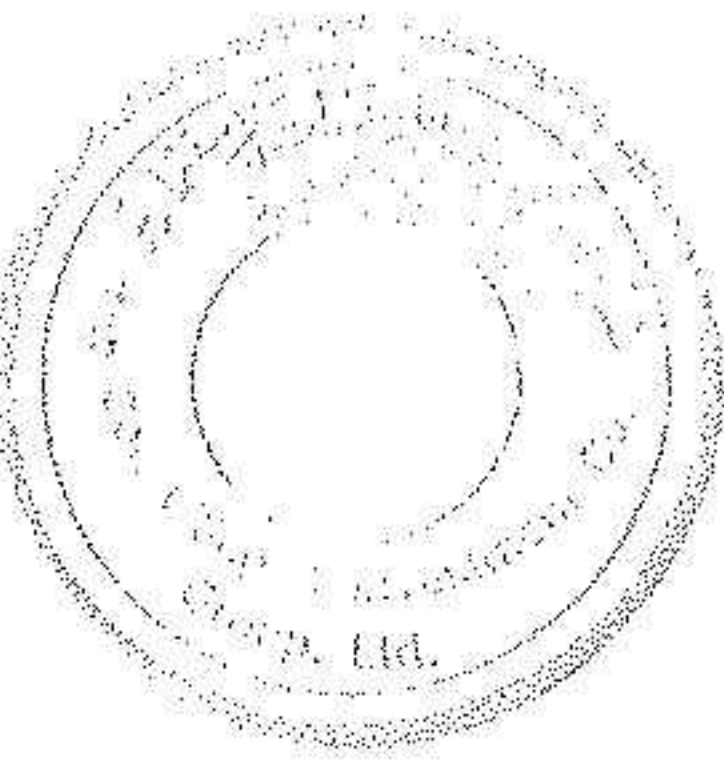
رفع رأسمال الشركة المسجل والسد فوع الى (13500000 دينار) ثلاثة عشر مليون وخمسمائة

الف دينار وتغطية الزيادة في رأس المال والبالغة (3674638 دينار) بقيمة اسمية دينار واحد

عن طريق اكتتاب خاص لمساهمي الشركة وذلك لتوفير السيولة اللازمة لتنفيذ خطط الشركة

المستقبلية.





شركة المجموعة الاستشارية

الاستثمارية المساهمة العامة المحدودة

50

بعد التصويت

تمت الموافقة على البند الثاني من جدول الاعمال كما ورد وبالإجماع.

رئيس الجلسة الدكتور فوزي اللوزي: البند الثالث هو استبدال التمويل البنكي الحالي بتمويل بنكي اسلامي ورغم انه يوجد توصية من هيئات عامة سابقة بإعطاء الحق لمجلس الادارة بإيجاد التمويل الذي يراه مناسباً ونحن كمجلس ادارة وجدنا انه من الضروري جدا ان نعود مرة اخرى الى الهيئة العامة بسبب انه بالتمويل الاسلامي يجب ان يكون هنالك بديل عن الرهن والرهن موجود حالياً وبديل الرهن يسمى توسط وهو ان يتم الاتفاق مع البنك على ما يسمى التأجير المنتهي بالتملك وهذا ما جعلنا نطلب من الهيئة العامة التصويت على هذا الاجراء.

السيد سهراب عويس ممثل بنك الاردن: انا ارى ان هذا ليس من صلاحيات الهيئة العامة بل هو صلاحيات مجلس الادارة حيث اننا مطلوب اتخاذ قرار ليس امامنا اي تفاصيل عنه.

رئيس الجلسة الدكتور فوزي اللوزي: القرارات المتعددة في مجلس الادارة واضحة ولكن القرارات الصادرة عن الهيئات العامة تكون احيانا واضحة و احيانا لا تكون واضحة حيث ان قرارات الهيئة العامة نقول يسمح بالتمويل ولكن قد يعتبر البعض ان التوسيط او التأجير التمويلي هو بيع للأصول ونحن نقول اننا لا نبيع انما هو تبديل التمويل الحالي والذي يعتمد على الرهن بتمويل اسلامي يعتمد على التوسيط او التأجير التمويلي المنتهي بالتملك وهذا تحديدا ما يعنيه هذا البند.

السيد سهراب عويس ممثل بنك الاردن: بما انها واضحة من الناحية المالية والقانونية انها ليست عملية بيع فهذا يعني بانها ليست من صلاحيات الهيئة العامة. ولاتخاذ مثل هذا القرار يجب ان يكون لدينا قراءة كاملة ونحن ليس امامنا اي شيء حيث لا نعرف ارقام ولا نعرف ما نوع التمويل.

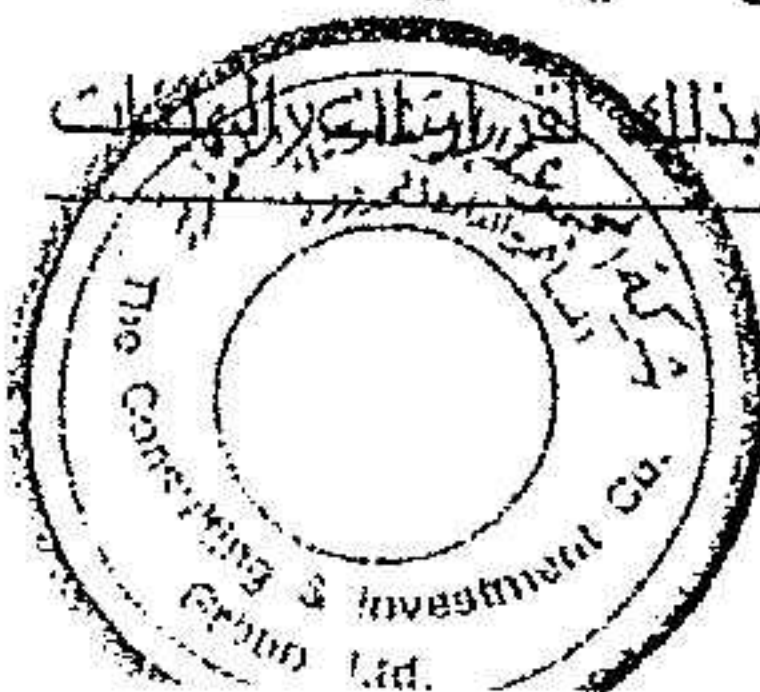
المساهم الدكتور موسى صالح: هو المطلوب الموافقة على مبدأ التعامل مع البنوك الاسلامية وهذه القضايا لم ترد في النظام الاساسي للشركة والنظام الاساسي للشركة حيث لا يعطي صلاحية لمجلس الادارة بالتعامل مع بنوك اسلامية واجراءات التعامل مع البنوك الاسلامية لا تشبه اجراءات التعامل مع البنوك التجارية وكنا نستطيع بكل بساطة نقل تعاملنا من البنوك التجارية الى البنوك الاسلامية ولكن نحن كمجلس ادارة وكادارة تنفيذية نرى اننا بحاجة الى موافقة الهيئة العامة على هذا البند لأنه لم يرد في النظام الاساسي وهو فقط صلاحية التعامل مع بنوك اسلامية.

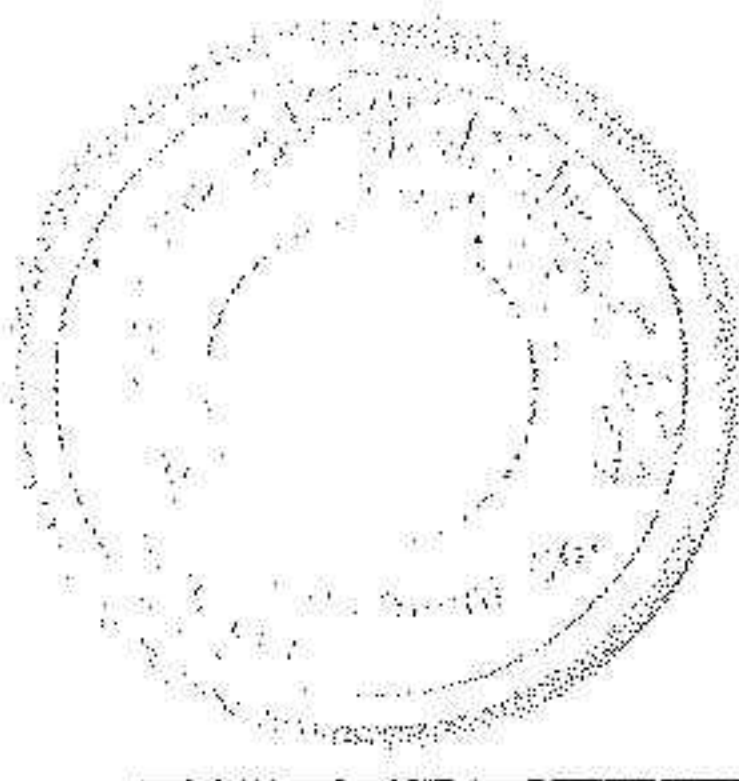
المساهم الدكتور عصام الساكت: النظام الاساسي للشركة بني على لا اقتراض وقرارات الهيئات العامة السابقة في جلها بل كلها نصت على منع الاقتراض و منع التعامل مع البنوك الربوية حتى الارباح التي تأتي من البنوك لا يحق للشركة ان تستعملها ثم انت ادارة جديدة واقتضت 14000000 دينار مخالفة بذلك لقرارات الهيئات

44 شارع الكندي/ وادي صقرة تلفون : 962-6-5001000 Fax 962 65001010

ص.ب: 840431 عمان 11184 الأردن مسجلة تحت الرقم 299 لدى وزارة الصناعة والتجارة

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي / تاريخ 2016/7/17





شركة المجموعة الاستشارية

الاستثمارية المساهمة العامة المحدودة

العامّة وهذه بالقانون تعاقب عليها ، وثم انت البنوك ملكة الشركة في ذلك الوقت مع مستشاريهم القانونيون وعقدت اجتماع هيئة عامة غير عادية وغيرت نقطة في النظام الاساسي وسمحت بالاقتراض والدعوة الموجة للمساهمين النص فيها واضح وهو ان نفوض مجلس الادارة بخصوص التعامل مع البنوك الاسلامية تأجيريا او تمويليا وارجو من الهيئة العامة ان تأخذ بعين الاعتبار بان هذا النص من ضمن روح القانون ولا يخالف القانون والنقاش فيه واتخاذ القرار فيه .

المساهم الدكتور احمد الراشد : عند الاقتراض من بنك اسلامي او بنك عادي يجب ان تحتسب اي تمويل اقل كلفة ليتم اعتماده .

السيد بادي القب مندوب مراقب عام الشركات : الاصل ان النظام الاساسي يحكم الشركة ما لم يخالف قانون الشركات ، بالنسبة الى النقطة التي نناقشها فان اصل سلطة مجلس الادارة هي الهيئة العامة ومن باب الحيطة والحذر فان الشركات الكبرى وتفاديا للمسائلة من ناحية اختصاص الهيئة العامة او اختصاص مجلس الادارة ويعد اختصاص الهيئة العامة هو اختصاص المنبع وبالتالي اذا الهيئة العامة فوضت مجلس الادارة فان المجلس لجأ الى المنبع ولو كان العكس كان يناقش مجلس الادارة امور من اختصاص الهيئة العامة فإنها ستكون غير قانونية .

رئيس الجلسة الدكتور فوزي اللوزي : مصلحة هذه الشركة تأخذ الاولوية قبل كل شيء ونحن سنرى اقل كلفة ممكنة للتمويل واقل كلفة ممكنة للتشغيل واقل كلفة ممكنة لأي شيء يتعلق بإدارة وعمل هذه الشركة وقطعا هذه اولويات مجلس الادارة التي لن تغفل عنها ونقول بان هذا التمويل الاسلامي قد يفسر على انه بيع للأصول وعليه فإننا نوضح بان هذه المديونية تستبدل من رهن الى تمويل من بنك اخر اذا كان اقل كلفة .

المساهم الدكتور احمد الراشد : في حال التعثر ماذا سيحدث بالنسبة للتمويل الاسلامي .

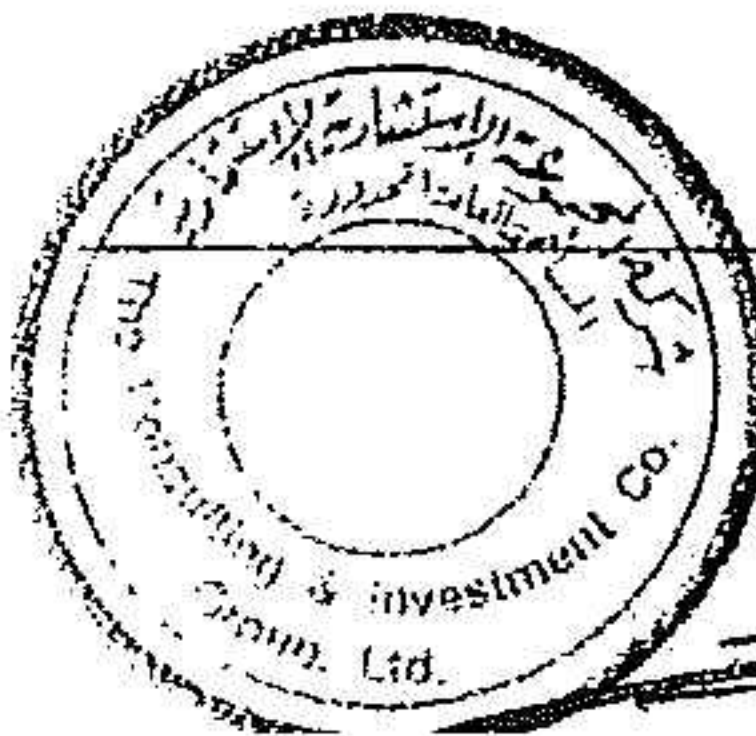
رئيس الجلسة الدكتور فوزي اللوزي : يحدث كالذي يحدث بالتمويل المبني على الرهن لا يوجد اختلاف والنتيجة واحدة .

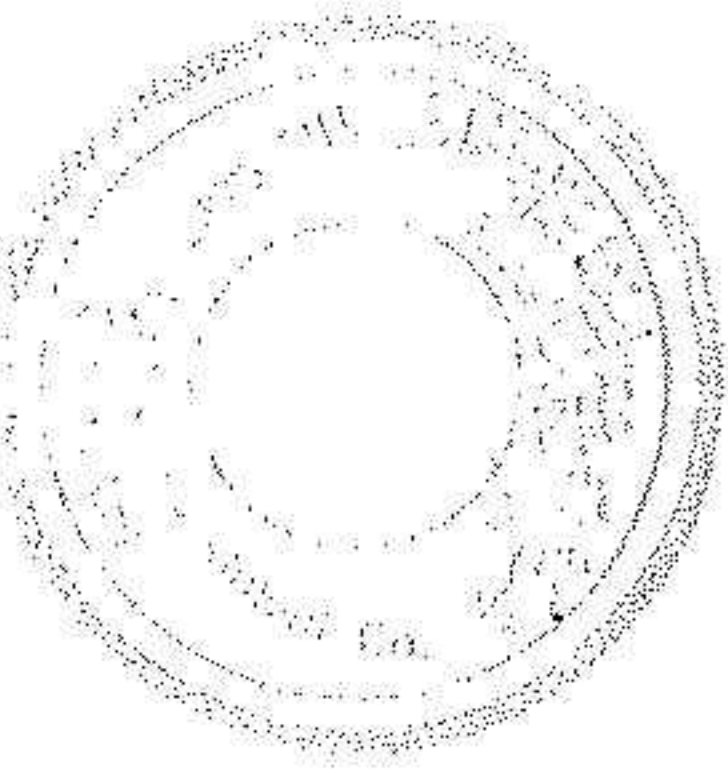
السيد سهراب عويس ممثل بنك الاردن : التمويل الحالي تم بقرار من مجلس الادارة وليس الهيئة العامة وبالتالي فان هذا البند ليس من اختصاص الهيئة العامة لماذا تريدون تحميل الهيئة العامة مسؤولية تغيير التمويل .

رئيس الجلسة الدكتور فوزي اللوزي : وجهة نظر نقبلها من احد المساهمين ولكن نترك الموضوع للتصويت من الهيئة العامة .

السيد بادي القب مندوب مراقب عام الشركات : ارجو التصويت على البند الثالث وهو :

الموافقة على استبدال التمويل البنكي الحالي بتمويل بنكي اسلامي مبني على اساس التأجير المنتهي بالتملك ،





شركة المجموعة الاستشارية

الاستثمارية المساهمة العامة المحدودة

وتفويض مجلس الادارة للقيام بالإجراءات اللازمة بما فيها تحويل الملكيات وتوقيع عقود الاقتراض والإيجار المنتهي بالتملك علما بان عقد الإيجار المنتهي بالتملك سيكون على قطع الاراضي المجاورة للمستشفى.
السيد سهراب عويس ممثل بنك الاردن: انا اتحفظ على هذا القرار والسبب هو انني لا ارى ان هذا البند من اختصاص الهيئة العامة بالإضافة الى ان الاقتراض الحالي لم يتخذ بقرار من الهيئة العامة بل بقرار من مجلس الادارة.

بعد التصويت

تمت الموافقة على البند الثالث من جدول الاعمال كما ورد وبالإجماع مع تحفظ مساهم يملك 81050 سهما على القرار.

رئيس الجلسة الدكتور فوزي اللوزي: مطروح للتصويت الان البند الرابع من جدول الاعمال وهو:
تفويض مجلس الادارة باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العامة بما فيها تعديل عقد التأسيس.

بعد التصويت

تمت الموافقة على البند الرابع من جدول الاعمال كما ورد وبالإجماع.
رئيس الجلسة الدكتور فوزي اللوزي: نشكر كل المساهمين ونتمنى ان نلتقي باجتماعات اخرى وان نتبادل التهئة بالنجاح ونحن كمجلس ادارة نراه ممكنا والتحديات الموجودة امامنا تعطينا فسحة ايجابية بالتقدم ودائما نريد مباركتكم ودعمكم وشكرا لكم.

انتهى الاجتماع

رئيس الجلسة

الدكتور فوزي اللوزي

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات

السيد يادي القب

كاتب الجلسة

السيد ماهر الفاعوري

